المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: الفساد في العراق بعد عام 2003 وانعكاساته على السيادة الوطنية
اسم الكاتب: م.د. علي مهدي كاظم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/9922
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 18:26 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الفساد في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وانعكاساته على السيادة الوطنية

م د. علي مهدي كاظم
الجامعة العراقية– كلية القانون والعلوم السياسية
ali.m.kadam@aliraqia.edu.iq

الملخص:

شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ تصاعدًا حادًا في مؤشرات الفساد المالي والإداري، اذ أفضى انهيار مؤسسات الدولة، وغياب الرقابة الفاعلة، وتفشي المحاصصة الحزبية والطائفية إلى طبيعة خصبة لنمو شبكات الفساد داخل مؤسسات الدولة اذ تجسّد الفساد في صور متعددة، منها هدر المال العام، والعقود الوهمية، وتسييس التوظيف، إضافة إلى تغلغل النفوذ الحزبي في القرار السياسي والإداري وهذا الفساد لم يكن ظاهرة سياسية وإدارية فقط، بل أصبح يشكل تهديدًا مباشرًا للسيادة الوطنية اذ أدى إلى إضعاف الدولة ، وانهيار ثقة المواطن بمؤسسات الحكم، مما أدى الى االتدخل في الشأن العراقي واضعاف السيادة الوطنية عبر شبكات النفوذ السياسي والاقتصادي ومن جهة أخرى، أسهم الفساد في تعطيل التنمية الاقتصادية، واضعاف البنية التحتية، ما زاد من تبعية العراق للمنظمات الدولية المانحة، وبالتالي قلّل من استقلالية القرار الوطني.

الكلمات المفتاحية: الفساد ، السيادة الوطنية ، الشفافية ، المساءلة ، الاستقرار السياسي .

الاستلام : ٢٠٢٥/١/١٣	القبول: ٢٠٢٥/٤/١٧	النشر: ٢٠٢٥/٦/١

Corruption in Iraq after 2003 and its repercussions on national sovereignty

Lecturer Dr. Ali Mahdi Kadum
Iraqi University- College of Law and Political Science
ali.m.kadam@aliraqia.edu.iq

Abstract:

After 2003, Iraq witnessed a period of oversight and oversight by oversight and administration. Public workers, the absence of targeted groups, and the prevalence of party and partisan favoritism led to a fertile environment for the growth of networks, primarily within the state. This creativity manifested itself in various forms, including the waste of public funds, fictitious contracts, and the politicization of employment, in addition to the penetration of joint influence within various political and

administrative parties. This does not only mean the lack of internal oversight, but also direct investment in national sovereignty, as it contributed to the emergence of the state and the collapse of confidence in governing institutions. This led to an interest in intervening in Iraqi affairs and the ability to lead nationally through networks of political and economic influence. On the other hand, it contributed to achieving economic development,
Keywords:Corruption, alsiyadat alwatania, interrogation, political stability.

Receipt: ١٣/١/2025	Acceptance: 17/٤/2025	Publication: 1/6/2025

المقدمة:

ان من الصعب تفسير ظاهرة الفساد السياسي والإداري وانعكاساته على سيادة الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ، وربما يبدو العامل السياسي أكثرها ظهوراً وإثارةً للانتباه، لكنه ليس العامل الوحيد بالتأكيد، اذ يُعد الفساد من أخطر التحديات التي تواجه الدول الحديثة، لما له من تأثيرات سلبية مباشرة وغير مباشرة على البناء المؤسسي، والاستقرار السياسي، والسيادة الوطنية ، فإن ظاهرة الفساد بعد عام ٢٠٠٣ لم تكن مجرّد مظهر طارئ أو خلل سياسي وإداري ، بل تحولت إلى منظومة مترسخة ارتبطت ببنية النظام السياسي الجديد، وتداخلت مع الانقسام المجتمعي، وتنامي النفوذ الحزبي، وتراجع دور مؤسسات الرقابة والمساءلة.

ان الفساد السياسي مؤشر من المؤشرات الدالة على خلل في إدارة الدولة العراقية منذ التغير عام ٢٠٠٣ م وحتى ٢٠٢٥ م، يقبع العراق يتذيل مؤشرات الفساد لمنظمات الشفافية الدولية، ليكن من أكثر بلدان العالم فساداً، وهو ما يشغل المجتمع العراقي والمجتمع الدولي ككل لإنحسار فرص التنمية والاستثمار اذ إن معالجة هذه الظاهرة لا تتوقف عند حدود الإصلاح السياسي والإداري أو تعزيز الشفافية والنزاهه ، بل تمس جوهر مشروع الدولة وسيادتها.

اهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من واقع أن الفساد في العراق بعد عام ٢٠٠٣ لم يعد ظاهرة إدارية أو اقتصادية فحسب، بل تحول إلى عامل مهدد لبنية الدولة وسيادتها الوطنية. فقد ساهم الفساد المستشري في مؤسسات الدولة في إضعاف قدرة النظام السياسي على اتخاذ قرارات مستقلة، كما أدى إلى اختراقات خارجية طالت مفاصل السيادة، وفتح المجال أمام قوى دولية وإقليمية للتأثير في الشأن العراقي الداخلي. ومن خلال دراسة هذه الظاهرة وانعكاساتها على مفهوم السيادة الوطنية، يهدف البحث إلى الكشف عن العلاقة بين اختلال

الحكم الداخلي وتمدد النفوذ الأجنبي، فضلًا عن تقديم تصور علمي يساهم في فهم جذور الأزمة وآليات معالجتها. كما تسهم هذه الدراسة في سد النقص في الأدبيات التي تربط بين الفساد والسيادة، خاصة في السياق العراقي المعاصر الذي يتسم بتعقيدات سياسية وأمنية واقتصادية عميقة.

اشكالية البحث:

يشكل الفساد بعد عام ٢٠٠٣ أحد أبرز العوائق أمام بناء دولة عراقية مستقرة وذات سيادة كاملة، إذ تجاوزت تأثيراته المستوى الإداري والمالي، ليصبح عاملًا معيقًا لإرادة الدولة، وسببًا رئيسًا في إضعاف قدرتها على اتخاذ قرارات مستقلة بعيدًا عن الضغوط الخارجية والتجاذبات الداخلية.

ونحاول من خلال هذا البحث الإجابة على عدد من التساؤلات:

- هل أن الفساد في العراق وليد مرحلة التحول الديمقراطي بعد عام ٢٠٠٣ م، أم أنه متجذر في مؤسسات الدولة العراقية منذ نشوئها عام ١٩٢١؟
- هل كان للإحتلال دور في تفشي ظاهرة الفساد السياسي وكيف؟
- وهل يصعب معالجة هذه الظاهرة أم أن هناك حلولاً ممكنة؟

فرضية البحث:

ينطلق هذا البحث من فرضية مفادها أن" : استمرار الفساد بعد عام ٢٠٠٣ في العراق أدى إلى إضعاف المؤسسات السيادية، وخلق بيئة هشّة خاضعة لتجاذبات القوى الداخلية والتدخلات الخارجية، مما أفضى إلى تآكل السيادة الوطنية للدولة".

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج التحليلي–الوصفي في رصد وتحليل مظاهر الفساد ومصادره في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وربطها بسياق السيادة الوطنية ومحدداتها السياسية والقانونية كما يوظّف المنهج المؤسسي والنقدي لفهم طبيعة المؤسسات القائمة، وأثرها في إنتاج أو مقاومة الفساد، ويعتمد على تحليل تقارير حكومية.

المحور الأول

مفهوم الفساد وأبعاده العامة

اولاً: مفهوم الفساد وأشكاله او اهدافه

تناولت المعاجم العربية كلمة (فسد) بمعان عدة تلتقي جميعها في جوهر الفكرة والمقاصد، أن صاحب (المنجد) في اللغة قال: فسد– (فسد – وفسد – فسادا وفسودا) ضد صلح فهو (فسيد): (أفسده وفسده) ضد أصلحه (فاسد) القوم: أساء إليهم ففسد عليه ، (تفاسد) القوم: تدابروا ووقع الخلاف بينهم، (إستفسده) ضد استصلحه. القوم: أساء معاملتهم فقاموا عليه (الفساد)، اللهو واللعب(الطلاب ٢٠٠٠ ، ٥٥١) .

وجاء في مختار الصحاح: فسد – (فسد) الشيء يفسد بالضم (فسادا) فهو (فاسد). و (فسد) بالضم أيضا (فسادا) فهو (فسيد) و (افسد ففسد) ولا تقل (أنفسد) و (المفسدة) نقيض المصلحة (الرازي٢٠٠١، ٤٤٠–٤٤١) قال تعالى بسم الله الرحمن الرحيم (ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت ايدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون) (سورة الروم ، الاية٤١) صدق الله العظيم وقال تعالى (فاكثروا فيها الفساد) (سورة الفجر، الاية ١٢).

وفي اللغة الانجليزية يشتق لفظ الفساد (corruption) من الفعل اللاتيني (Rumpere) بمعنى الكسر أي أن شيئا ما تم كسره وهذا الشيء قد يكون سلوكا اخلاقيا او اجتماعيا او قاعدة ادارية.

ثانيا : مفهوم الفساد اصطلاحا

اختلف الكتاب والباحثين حول مفهوم الفساد، وتباينت وجهات نظرهم بصدده، وذلك لاختلاف وتباين المدارس الفكرية والفلسفية التي ينتمي إليها كل منهم، لذا نجد كل باحث أو كاتب يضع التعريف أو المفهوم الذي يتفق مع موضوع بحثه وهدفه.

ليس هناك اتفاق على تعريف شامل يطال أبعاد الفساد كافه ويحظى بموافقة الباحثين ، لذلك توجد تعريفات متعددة للفساد تختلف فيما بينها بحسب طبيعة ظاهرة الفساد ومدى اتساعها، وعلى النحو الآتي:

عرف البنك الدولي الفساد بأنه "استغلال المنصب العام بغرض تحقيق مكاسب شخصية" كما وصف البنك الدولي المنصب العام بأنه "منصب ثقة بتطلب العمل بما يقتضيه الصالح العام". وعرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه: "شطط في استعمال السلطة العمومية واستغلالها من أجل الحصول على امتيازات خاصة لصالح فرد أو عائلة أو عشيرة أو جماعة (ابو كريم ٢٠٠٨، ٧٩).

وتعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد على أنه "كل عمل يتضمن سوء استخدام الموقع أو المنصب العام، لتحقيق مصلحة خاصة لنفسه أو لجماعته (حسن ٢٠٠٧، ٣) ولقد صاغ قاموس وبستر (Webster) تعريفين للفساد وفق المدرسة القيمية هما: (إضعاف أو إفساد للاستقامة والفضيلة أو المبادئ الخلقية) أو (الحث على العمل الخاطئ بواسطة الرشوة أو الوسائل غير القانونية الأخرى). وحاول بعض الكتاب من جانب تبني جدلية المصلحة الفردية والمصلحة العامة معياراً للحكم على السلوك الفاسد (داغر ٢٠٠١، ٩)، لذلك فالفساد عبارة عن (النشاطات التي تتم داخل جهاز إداري حكومي، والتي تؤدي فعلا إلى صرف ذلك الجهاز عن هدفه الرسمي، الذي يفترض أن يكون مجسماً لطلبات الجمهور العامة لصالح أهدافه الخاصة) فالفساد هو: (السلوك الذي ينحرف عن المبادئ القانونية والإدارية التي تحكم الدور الذي يقوم به من يتولون الوظائف العامة بسبب اعتبارات شخصية، مثل تحقيق المزيد من الثروة الخاصة أو السلطة والنفوذ) (كليتجار ١٩٩٤، ٤٦).

وعُرِفَ بأنه: فقدان السلطات القيمية ومن ثم إضعاف فاعلية عمليات الأجهزة الحكومية(عبود ٢٠٠٨، ١٨).

المحور الثاني

الفساد في العراق بعد عام ٢٠٠٣

ان للفساد إنعكاسات هامة وخطيرة على بناء الدولة والمجتمع، ويستفحل داء الفساد في البلدان التي تمر بأزمات وظروف معقدة خاصة في المراحل الأولى من الانتقال والتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما هو الحال في العراق، وتتأزم ظاهرة الفساد في ظل إنعدام الامن والصراعات السياسية والعنف وضعف دور القانون، إذ تُهيأ هذه الاوضاع الوسط الملائم لنمو الفساد الذي تطال مخاطره الجوانب السياسية والاجتماعية والقانونية وتفضي تفاعلات هذه العوامل ومخرجاتها الى إضعاف مرتكزات إستقرار الدولة والمجتمع وصولاً الى حالة الفوضى والانهيار، فالفساد ظاهرة مركبة ذات أنماط سياسية، وأجتماعية، واقتصادية، وادارية، وقانونية (مصطفى ٢٠١٢، ٨).

اولاً: مظاهر الفساد السياسي بعد عام ٢٠٠٣

ان الفساد السياسي هو ذلك الفساد الذي يمارسه ممن هم على قمة الهرم السياسي أو قمة السلطة التنفيذية (القيادات السياسية ومتخذو القرارات السياسية، بدءاً من رئيس الدولة أو الحاكم ومروراً بالوزراء وكبار المسؤولين)، وهذه القيادات غالباً ما تتمتع بسلطات واسعة، ليس فقط في تطبيق القوانين واللوائح نيابة عن الشعب، بل أيضاً في صياغة هذه القوانين والتشريعات ويتعلق الفساد السياسي بالاختلال والانحراف في

توزيع السلطة، والاستجواب المتعلقة بنظام الحكم والمؤسسات السياسية وتداول السلطة، والمساءلة التي يرضخ لها نظام الحكم أمام المواطنين، وحريات المشاركة والتعبير والترتيب والرقابة التي تتمتع بها وتمارسها هذه الجماهير، ويترتب على اختلال منظومة السلطة والمساءلة السياسية إمكانية تحقيق النخب السياسية الممسكة بسلطات الحكم منافع شخصية بعيداً عن المساءلة العامة أو الجماهيرية لممارستها (اميمة ٢٠١٨، ١٧). وعليه يرى الباحث أن الفساد السياسي، هو انحراف سلوك الموظفين الحكوميين في استعمال السلطة الممنوحة لهم بموجب الدستور والقانون بشكل فردي أو جماعي بما يخدم المصالح الذاتية لأصحاب القرار وتغييب الدور المؤسساتي للبنية السياسية للدولة وذلك لتحقيق منافعهم الخاصة (زيادة السلطة أو الثروة أو كليهما معاً). أما الفساد السياسي في حالة العراق هو خضوع الإرادة الوطنية والشعبية (المتمثلة بالبرلمان)، إلى الإرادات السياسية المتصارعة (المتمثلة بالأحزاب)، بالشكل الذي يؤدي إلى تغليب المصالح الحزبية والفئوية الضيقة على المصلحة العامة للبلد. إن الفساد السياسي في العراق يعد من الظواهر الخطيرة التي رافقت العملية السياسية بعد العام (٢٠٠٣)، منذ اول لحظة ولغاية الآن، أنها ظاهرة خطيرة تنخر في جسم المجتمع ابتداءاً بالجانب الامني، ومن ثم عملية التنمية بكل أنواعها والتي تؤدي إلى عجز الدولة عن مواجهة تحديات إعادة الاعمار وبناء البنى التحتية.

وحسب تقرير منظمة الشفافية العالمية منذ العام (٢٠٠٣) ولغاية الآن، يقع العراق في ذيل قائمة الدول في الفساد وهذا المؤشر خطير جداً، إذ يلقي بظلاله على مجمل الوضع العام ومن ثم يصبح عامل تهديد للاستقرار السياسي والمجتمعي، ويلقي بتداعيات ثقيلة على مبدأ المواطنة وعلى مجمل مفهوم العملية السياسية في العراق. وفي الحقيقة فإن ارتفاع مؤشر الفساد في العراق يعود الى جملة من الاسباب، يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مجموعات رئيسة، هي:

١ – أسباب سياسية: وتتمثل بالآتي: (الناصري ٢٠٠٢ ، ٦٧)

أ– ضعف اداء السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.

ب –غياب القدوة السياسية، غياب النزاهة في القيادات الادارية الماسكة بالسلطة، حيث تفتقر هذه القيادات الى النزاهة في تحمل المسؤولية الملقاة على عاتقها.

ت – تفشي البيروقراطية الحكومية.

ث – انعدام المعارضة البرلمانية.

ج – السلوك الانتخابي الفاسد الذي يرتكز على ثلاثة أشياء متداخلة متباينة التأثير والتأثر في مدخلات ومخرجات العملية الانتخابية وهي (الناخبين، المرشحين، والأحزاب السياسية)، والعامل المشترك بينهم هو

(الرشوة الانتخابية) التي تقع عندما يحصل الناخب على ثمن صوته الانتخابي مقدماً، أي يأخذ ثمن الصوت بمجرد قيامه بعملية التصويت. وتأتي خطورة الرشوة الانتخابية، من أنها تحرف العملية السياسية برمتها مما يسبب الفساد.

ح- وجود أغطية لكثير من ممارسات الفساد المنحرفة والخطيرة بسبب المحاصصات والمحسوبية الحزبية وتحويل الوزارات والدوائر المهمة الى مقاطعة تابعة لهذه الجماعة أو تلك والتي تعد بمنأى عن المسألة، وعدم إسناد الوظائف على أساس الكفاءة والنزاهة وإنما على اساس المحسوبيات والولاء الحزبية (العيساوي ٢٠١٥،٥).

خ – عدم الاستقرار السياسي والامني وهذا ما ادى بدوره إلى تطبيق المحاصصة الطائفية التي ادت الى عدم اعطاء الاولويات للكفاءات العلمية والمهنية، وهذا بدوره ادى الى صعود الاشخاص غير الكفوئين إلى المناصب الحكومية مما زاد من كثرة الفساد في العراق.

د – غياب سيادة القانون وضعفه أمام القيادة السياسية، وهذا يدل على أن المسؤولين وأبناؤهم والمقربون منهم يمثلون مرجعية أعلى من القانون، ولا يطبق القانون على هذه الفئة فكل ما يقوله ويفعله هو المرجعية العُليا للدولة، لذلك لم تتمكن الإدارة العراقية من تطبيق القوانين على الجميع دون تحيز أو انحياز لفئة أو قبيلة دون بقية فئات وقبائل المجتمع الأمر الذي حال دون وصولها إلى مستوى مقبول من الرشد الإداري.

ذ- شخصنة السلطة ان مبدأ شخصنة السلطة يوضح مدى ضعف مؤسسة السلطة ذاتها لصالح الفرد وأفتقار أغلبية عناصر المؤسسات الجديدة للخبرة على محاربة الفساد فيها (عبد الله ٢٠١٤).

ان كل أنواع الأنظمة السياسية معرضة للفساد السياسي الذي تتنوع إشكاله الا ان أكثرها شيوعاً هي المحسوبية والرشوة والابتزاز وممارسة النفوذ والاحتيال وعلى الرغم من أن الفساد السياسي يسهل النشاطات الإجرامية من قبيل الاتجار بالمخدرات وغسيل الأموال التي تسهم على خرق السيادة للدولة الا انه لا يقتصر على هذه النشاطات ولا يدعم أو يحمي بالضرورة الجرائم الأخرى (جاسم ٢٠١٢، ٢٩) ومن الطبيعي القول أن دائرة الفساد السياسي قد اتسعت مع استمرار وجود الاحتلال الأمريكي ومع بقاء ذات القوى والشخصيات السياسية المستوردة بعضها من الخارج ومع استمرار ضعف البنية التحتية لهيكل الدولة الاداري والقانوني والقضائي والرقابي ... الخ، وشيوع ظاهرة تسيس تلك المؤسسات وحزبنتها وجعلها إقطاعيات بيد أحزاب السلطة وحلفائه (محمد ٢٠١٠ ، ٩) .

يبرز الفساد السياسي بصورة أكثر وضوحاً كما ان أثارة أكثر خطورة ومرجع ذلك، أسباب عديدة ، عدم نزاهة الجهاز القضائي، وفي ظل غياب الشفافية والعلانية والمسائلة مع تغييب كامل لدور السلطة التشريعية في

الرقابة ومسائلة وزارت الدولة، لجأت هذه الفئة الى تعيين الموظفين في المواقع الادارية العليا على أساس المحسوبية والمنسوبية والاداء المؤسسي وتدني مستوى الاداء الاقتصادي وانخفاض مستوى الدخول خاصة في المستويات الدنيا للبيروقراطية، الأمر الذي دفع الكثير منهم لاستغلال مواقعهم الوظيفية لتحقيق رغباتهم في جني الثروة (الشمري ٢٠٠٥، ٧١-٧٢).

وبذلك أصبحت الوظيفة بالنسبة لمثل هؤلاء الموظفين مرتعاً خطيراً للتسلط والسيطرة وبسط النفوذ وتحقيق الأهداف والمصالح الخاصة غير المشروعة على حساب الأهداف والمصالح العامة المشروعة وبذلك جسد هؤلاء على أرض الواقع كون الوظيفة العامة هي التي تشرف الموظف الذي يشغلها وليس العكس لأنها بالنسبة لهم أداة تشريف، وتسلط ذلك انطلاقاً من حقيقتهم وما بداخل أنفسهم من ضعف ووهن جعلهم يرتكبون أخطاء كبيرة ويمارسون أنواعاً مختلفة من مظاهر الفساد الإداري بنوعيه الصغير والكبير (عبود ٢٠٠٨، ١٦٣).

بقدر ما تؤدي المنظومة القيمية والموروثات الاجتماعية والثقافية المجتمعية من دور في بناء العلاقات وتنظيمها قد تكون في الوقت نفسه مدخلاً وسبباً جوهرياً لظهور الفساد الاداري وخصوصاً في ظل شيوع علاقات عشائرية أو ارتباطات طائفية أو عرقية في المجتمع تجعل من المواطنين يعملون باتجاه خدمتها أولا وان كان على حساب المصلحة المجسدة لأكبر عدد من السكان أي ان الفساد السياسي، يتعلق بسلطات العاملين في الأجهزة العامة للدولة، خاصة الجهاز الحكومي (عاشور ٢٠٠٦، ٥٩).

وانتشرت ظاهرة الفساد السياسي بشكل لافت للنظر، بفعل عدم خضوع السلطات السياسية والإدارية لقوانين واضحة وضوابط معلنة تمكن من ممارسة الرقابة عليها، أو بسبب جهل المواطن او خوفه، أو لأسباب متعددة أخرى، وإذا كان امتلاك السلطة يدفع أصحابها الى استغلالها في غير الغايات التي منحت لهم من اجلها، ومن ثم ممارسة الفساد، فان الأفراد أيضاً قد يساعدون في انتشار الفساد أما بسبب الجهل وأما بسبب الخضوع لضغوط معينة، وأما لقضاء إغراض مادية خاصة بأساليب ملتوية، وعدم تطبيق المعايير العلمية في اختيار الموظفين ولاسيما القياديين منهم، عن طريق اعتماد أسلوب المحاصصة والاعتبارات السياسية (محمد ٢٠١٣ ، ٤) .

حيث تشكل البيئة البيروقراطية مرتعاً للفساد وكلما كثرت القوانين والتعليمات وتداخلت مع بعضها بعضا، كثرت محاولات الألتفاف عليها من المسؤولين الحكوميين لاسيما في ميدان الخدمات والدوائر المالية والضريبية، وتتوقف مساحة الفساد على مدى الصلاحيات التي يتمتع بها المسؤول الحكومي وعلى مدى

محاسبة المسؤوليين عن القرارات التي يتخذونها بعيداً عن روح القانون، أي كل ما زادت صلاحيات وتداخلت المحاسبة اتسعت رقعة الفساد (وزارة الثقافة ٢٠١٠ ، ١٧).

ثانياً: مظاهر الفساد الاجتماعي والاقتصادي بعد ٢٠٠٣

إنّ هذه التحديات لا تقل أهمية عن التحديات الأمنية، فالتحديات الاقتصادية تتمثل بتحدي التنمية الاقتصادية في العراق الذي يؤثر بصورة عامة على مختلف القطاعات الإنتاجية والاستثمارية في البلد فكانت سبباً مباشراً للتأثير على الأمن الوطني العراقي، ومن خلال ذلك سنبين أهم التحديات التي تعرقل التنمية الاقتصادية وهي:

أولاً: الفساد الاداري والمالي: ان الفساد الإداري من أكثر الجرائم والمعضلات التي تهدد الاقتصاد الوطني للدولة، ويتمثل الفساد الإداري في سوء استخدام السلطة السياسية ومن المخاطر تفشي الرشوة واستخدام الوظيفة لتحقيق مصالح شخصية، والسرقة وغيرها (البداينة ٢٠١١، ٨٥).

وبسبب العمق التاريخي للفساد في الظهور والنشأة ولآثاره السلبية الكبيرة المترتبة على الجوانب المالية والمادية والبشرية، ولهذا يُعدُّ الفساد من مقوضات الأمن فهو يسهم في إضعاف الإطار المؤسسي وتشويه السياسات الاقتصادية مما يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو وتقليل كفاءة الاستثمار العام وانخفاض جودة البنية التحتية التي تقود إلى حرمان الأشخاص من مقومات الحياة الكريمة، فضلاً عن الآثار الاجتماعية المتجسدة بانتشار البطالة وتفشي الفقر وما ينتج عن ذلك من مخاطر وتهديدات تعمل على اضعاف الأمن (محمد ٢٠١٣، ٨١-٨٠).

فالفساد الإداري يتعلق بمظاهر الفساد والانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف المكلف بخدمة عامة أثناء تأديته المهام في منظومة التشريعات والقوانين والضوابط ومنظومة القيم الفردية التي لا ترقى للإصلاح وسد الفراغ لتطوير التشريعات والقوانين التي تغتنم الفرصة للاستفادة من الثغرات بدل الضغط على صناع القرار والمشرعين لمراجعتها وتحديثها باستمرار وهنا تتمثل مظاهر الفساد الإداري في عدم احترام أوقات العمل أو التراخي أو التكاسل وعدم تحمل المسؤولية وإفشاء أسرار الوظيفة، كما تتمثل مظاهر الفساد الإداري باضطرار المواطنين إلى أتباع اساليب ملتوية لإنجاز أعمالهم بسبب عجز وتقصير الجهاز الإداري عن الإنجاز وتضخم الدوائر والمؤسسات الحكومية الذي يرافقه اختيار قيادات إدارية غير مؤهلة وقصور سياسات الأجور لمستلزمات العيش مما يضطر المواطنون عادة إلى تقديم الرشاوي للموظفين، امّا الفساد المالي فيتمثل بالمعاملات المالية والاقتصادية كافة المخالفة لأحكام القانون ومبادى الشريعة الإسلامية وتؤدي الى عدم استقرار المجتمع وإلى الحياة الضنك لطبقة الفقراء والمعوزين ومن في حكمهم، وكما يتمثل في مجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي

تُسهِم في تنظيم سير العمل الإداري والمالي للحكومة ومؤسساتها ومخالفتها تعليمات أجهزة الرقابة المالية ويمكن ملاحظة آثار هذا الجانب في الرشاوي والاختلاس والتهرب الضريبي وتخصيص الأراضي والمحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية (عبد الزهرة ٢٠١٥، ٥٤).

إذ حلَّ العراق بالمرتبة ١٤١ عالمياً من أصل ١٧٦ دولة عام ٢٠٢٠ ،هذا بعد التقدم الذي أحرزه العراق في مجال مكافحة الفساد بعدما كان عام ٢٠١٢ بالمرتبة ١٦٩ وهو تحسن ملحوظ بالقياس لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ إذ كان بالمرتبة ١٧٥ من أصل ١٧٩ وأسوء تصنيف شهده العراق عام ٢٠٠٧ إذ أحتل المرتبة ١٧٨ من أصل ١٧٩ دولة، فغياب المؤسسات السياسية الفاعلة يساعد على ظهور الفساد، والفساد ليس نتيجة انحراف السلوك عن الأنماط السلوكية المقبولة فحسب بل إنّه نتيجة لانحراف سلوك الأفراد ذاتها عن أنماط السلوك القائمة والمعهودة، فكل ترصف غير قانوني مادي أو أخلاقي من جانب العاملين في البيئة البيروقراطية يهدف إلى تحقيق مصالح شخصية على المصلحة العامة ويؤدي إلى إهدار موارد الدولة الاقتصادية يُعدُّ فساداً وينعكس بالسلب على عمليات التنمية الاقتصادية ومن ثم إلى حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي (الشمري ٢٠٢١، ٨٨-٨٩).

وأدّت إلى عرقلة مشاريع التنمية رغم التخصيصات المالية الكبيرة من الحكومة العراقية الأولى في ٢٠٠٤ ولغاية الآن، فهي السبب الرئيس في تردي الخدمات الأساسية وعدم حصول تنمية اقتصادية حقيقية، كما أنّ الفساد كان أحد الأسباب الضاغطة في إخفاقات عديدة للقوات الأمنية في مواجهة الإرهاب على الرغم من التضحيات الكبيرة التي قدمها جنود وضباط ومنتسبي القوات المسلحة والأجهزة الأمنية ولعل الأخطر من كل ذلك ما تسببه هذه الظاهرة من شعور بالحيف والإحباط لدى العراقيين وما ينتج عن ذلك من تدهور في الإنتاج وقصور في تأدية الواجبات وانخفاض في الروح المعنوية وتراجع القيم والأخلاق (الفتلاوي ٢٠١٩، ٢٣٨-٢٤٠).

وأدت بعض النخب السياسية العراقية دوراً في زيادة معدلات الفساد وبفعل توجهاتها الحزبية والمندفعة نحو الحصول على السلطة فلم تتمكن من بلورة خطاب وطني موحد وجامع على حساب الخطابات الطائفية أو الحزبية الضيقة والصادرة من قيادات متعددة متأثرة بالسلطة وبعضها يُعدُّ حاضنة للفساد ومتساوية فيما بينها في التستر على عمليات وصفقات فساد، لكن عندما تتصادم فيما بينها يتم الكشف عن صفقات الفساد المتبادلة وكل ذلك جعل العراق أرضاً خصبة لاستشراء الفساد وضياع السيادة الوطنية (داود ٢٠١٤، ١٩٣)، اذ ان تفشي الفساد الإداري والمالي أدّى إلى استنزاف معظم الموارد المالية التي كان بالإمكان لولاه، إعادة

بناء الاقتصاد الوطني والبنى التحتية وخلق فرص عمل واسعة، فالفساد الإداري يؤثر على اتساع فجوة البطالة بسبب تقلص جانب الطلب على العمل (حسين ٢٠١٣، ٩٣).

ويمكن تحديد أسباب تفشي ظاهرة الفساد بأسباب عدة وهي (الموسوي ٢٠١٧، ١٢٤-١٢٥) :.

١. أسباب سياسية وهي غياب الحريات والنظام الديمقراطي ضمن مؤسسات المجتمع.

٢. أسباب اجتماعية متمثلة بالحروب وآثارها ونتائجها والتدخلات الطائفية وعدم الاستقرار، وانهيار القيم والأخلاق والدين للمجتمع.

٣. أسباب اقتصادية وتتمثل بالأوضاع المتردية وارتفاع تكاليف المعيشة.

٤. أسباب إدارية وتنظيمية كالإجراءات المعقدة وغموض التشريعات وتعددها أو عدم العمل بها.

٥. بروز ظاهرة تولي المسؤولية لقيادة ضعيفة وغير كفوءة وغير مختصة في عملها.

٦. ضعف الأجهزة الرقابية والتفتيشية في مؤسسات الدولة، فضلاً عن غياب المحاسبة وضعف النظام القضائي.

مما تقدم يرى الباحث إنّ أهم مغذيات الفساد في العراق هو استمرار حالة الاضطراب والفهم المتولد من أن تبوء المنصب يُعدُّ فرصة تاريخية لتحقيق مكاسب شخصية، وهذا الأمر ساعد فيما بعد على تفشي الفساد في مفاصل الدولة المختلفة، نتيجة لضعف الشعور بالمسؤولية الوظيفية اتجاه تنمية وتقدم المجتمع، ناهيك عن دور المحاصصة الطائفية والمذهبية والقومية والولاءات السياسية بتفشي الفساد في مختلف المؤسسات والوزارات العراقية.

ثانياً: البطالة

تُعدُّ البطالة من أخطر الظواهر الاجتماعية والاقتصادية إذ يؤدي ظهورها بشكل ملحوظ إلى زيادة في معدلات الفقر والمرض في المجتمعات، وتُعرف بأنّها توقف إجباري لجزء من قوة العمل في مجتمع ما رغم مقدرتهم ورغبتهم في العمل، وتمثل قوة العمل في السكان النشطين اقتصادياً (الجنابي ٢٠١٠، ٥١).

وتتحول البطالة في كثير من بلدان العالم إلى مشاكل معقدة وبالتالي تنعكس سلباً على الأمن الوطني للدولة، ويمكن تحديد أبرز العوامل المسببة للبطالة وكما يأتي (البياتي ٢٠١١، ١٣١-١٣٣) :.

١. أسباب اقتصادية تتمثل بنقص فرص العمل الحقيقية بسبب التخلف الاقتصادي ونقص وسوء استغلال الموارد الاقتصادية فضلاً عن تخلف تكنولوجيا الانتاج.

٢. أسباب ديموغرافية تتمثل في الفجوة الديمغرافية وطبيعة الموارد المتاحة في البلد فالحركة السريعة للسكان واختلال كثافة ونوعية السكان لها انعكاساتها على طبيعة النشاط الاقتصادي وأسلوب ممارسته وعرض القوى العاملة المتوفرة بكميات كبيرة يؤدي إلى نشوء البطالة.

٣ أسباب اجتماعية تتضح في تدهور الاوضاع التعليمية والتدريبية والصحية والمهارية للقوى العاملة فضلاً عن تخلف المفاهيم والعادات المرتبطة بالعمل.

٤. أسباب تكنولوجية حيث يصعب على القوى العاملة بخصائصها النوعية المختلفة أن تتعامل على نحو سليم مع وسائل التكنولوجيا الحديثة والمتسارعة التطور.

٥. عدم الاستقرار السياسي وغياب الأمن يؤديان إلى انخفاض فرص الاستثمار مما ينعكس على توافر فرص العمل المناسبة (الجنابي ٢٠١٠، ٥٢) .

فضلاً عن أنّ الكثير من المصانع أغلقت لعدم قدرتها على منافسة السلع الاجنبية عالية الجودة وفتح الحدود على مصراعيها بسبب تعطل التعليمات والقوانين الخاصة بدخول وخروج السلع بمختلف أنواعها وإلغاء الرسوم الكمركية والتي تسبب بها الاحتلال الأمريكي للعراق الذي أدى إلى انهيار الاقتصاد العراقي والبنى التحتية والمؤسساتية مما أرجع العراق إلى نقطة البداية ، ناهيك عن الديون المتراكمة على العراق بسبب الحروب السابقة وتوجيه الموارد المالية كافة لرفد الماكنة العسكرية التي لم تذر شيئاً إلّا وأحرقته وإنّ أكثر ما دفع ثمنه هو الاقتصاد العراقي (عبود ٢٠١٨، ٦٠-٦٧).

ويتضح ذلك بأنّ أغلب مرتكبي جرائم الإرهاب والجريمة المنظمة هم من العاطلين عن العمل وهم الشريحة التي يسلط الإرهاب والعصابات المنظمة الأنظار عليهم لاستقطابهم وذلك لسهولة الوصول إليهم وتجنيدهم (استراتيجية الامن القومي العراقي ٢٠٠٧، ١١).

انتجت البطالة بدورها مشاكلَ أخرى عديدة ومتنوعة من فقر واغتراب وهجرة واتساع لظاهرة الجريمة المنظمة والإرهاب، فمن مخاطر البطالة في العراق إسهامها في شيوع ظاهرة الاغتراب وسط الشباب العراقي وعدم قدرتهم على إشباع حاجاتهم الأساسية بشكل مُرضي أو الحد الأدنى منه وهذا الأمر قد يؤدي إلى شيوع العديد من الأمراض النفسية لديهم والتي قد تمتد إلى طبيعة أسرهم وتؤدي البعض منها إلى ممارسة العنف وإنّها تشكل تحدياً حقيقياً في الوقت الحاضر (علي ٢٠١٩، ١١٠-١١١).

وتظهر أرقام رسمية أنّ معدل البطالة وسط الشباب يتجاوز ٣٠% في حين تحدثت منظمات دولية وأخرى غير حكومية عن ضعف هذه النسبة، وسبب تفاقم البطالة هو سوء الإدارة وعدم وجود خطط حقيقية لانعاش الاقتصاد فضلاً عن فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية (قناة الجزيرة ٢٠١٩).

فالبطالة والفقر أنتجت أعداداً كبيرة من الشباب والنساء والأطفال الذين يمتهنون التسول كوسيلة للعيش وهؤلاء من الممكن أن يكونوا هدفاً سهلاً للتجنيد لدى الجماعات الإرهابية، ولا سيما إنّ العراق رصد العديد حالات القتل والخطف والسرقة قام بها متسولون، كما يمكن لهؤلاء المتسولين تحديداً فئة الأطفال أن يكونوا ضحية لعصابات تقوم بتنظيم توزيعهم جغرافياً وإجبارهم على تشويه أجسادهم لكسب تعاطف الناس مما يجعلهم هدفاً سهلاً لتجارة المخدرات وتجارة الأعضاء البشرية التي تتبعها الجماعات الإرهابية للحصول على التمويل (علي ٢٠١٩، ١١٢).

وإنّ البطالة في العراق لها أسباب عديدة يمكن توضيحها للوقوف على أسباب البطالة وهي (عبود ٢٠١٨، ٦٠-٥٩) :.

١. السياسة الاقتصادية الخاطئة والحروب التي مرَّ بها العراق والتي استنزفت موارده الاقتصادية والبشرية وأوقعته تحت وطأة المديونية الخارجية والتي تقدر بـ ١٢٠ مليار دولار أمريكي.

٢. الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق لمدة ١٣ عاماً حيث حظر عليه تصدير النفط الخام وكان نتيجة لذلك امتناعه من الحصول على العوائد النفطية الأمر الذي أدّى إلى تعطيل برامجه التنموية وعدم قدرته على إقامة المشاريع الجديدة.

٣. هيمنة القطاع الحكومي على النشاط الاقتصادي وجعل القطاع الخاص تابعاً له طيلة العقود الأربعة الماضية.

٤. انعدام العامل الأمني وتزايد عمليات الإرهاب والتخريب والتي تستهدف البنى التحتية لدولة وكذلك تستهدف أيضاً الجيش والشرطة من التشكيلات الجديدة فضلاً عن المدنيين.

٥. عدم قدرة القطاع الخاص بأخذ دور مهم في الاقتصاد العراقي لضعف رأس المال وهروب الكثير من الأيدي العاملة إلى الخارج.

٦. الفساد الإداري والمالي المستشري في أغلب مؤسسات الدولة.

٧. هجرة الكفاءات العلمية بصورة كبيرة وخصوصًا بعد عام ٢٠٠٣ وذلك نتيجة لتعرض الكثير من هذه الكفاءات لعمليات الخطف والابتزاز والقتل الأمر الذي دفعهم إلى الهجرة خارج العراق.

المحور الثالث

انعكاسات الفساد على السيادة الوطنية في العراق

اولاً : سياسة المحاصصة

تمثل المحاصصة في العراق بعد العام (٢٠٠٣)، المعوق الأكثر وضوحاً من بين التحديات الأخرى، بوصف أن المنظور السياسي له الحصة الأكبر في قضايا انتهاك السيادة في العراق وان تقدم البلدان انطلاقاً من طبيعة النظام السياسي الحاكم وموقفه من المتغيرات والعوامل المؤثرة فيها ولا سيما في مسألة إقامة وبناء الدولة العراقية الحديثة، وعلى الرغم من وجود تحديات داخلية كثيرة، والتي أثرت سلباً على سيادة العراق وأمنه بل وحتى على واقع البلد ، وإن المحاصصة مسموحة ومقبولة سياسياً في الدول ذات التعدد الحزبي حين لا تتمكن الأحزاب السياسية من تأمين الفوز بأغلبية الأصوات في الانتخابات فتلجأ تلك الاحزاب إلى تشكيل حكومة ائتلاف يتم بموجبه تقاسم المناصب الوزارية بينها على اساس الأصوات التي حصدها في الانتخابات، أما سياسة المحاصصة التي أنتجتها الديمقراطية التوافقية في العراق، فهي مبنية على تخصيص اقتسام جهاز الدولة بين القوى العراقية المتصارعة على الحكم، والتي تمثل القوى (الشيعية والسنية والكردية والأقليات) (محمد ٢٠١٣، ٣٨٠)، اذ إن بناء الدولة على وفق أسس طائفية ابتداءً من مجلس الحكم الانتقالي واستمرار قاعدة المحاصصة التي قامت عليها العملية السياسية بعد العام (٢٠٠٣)، أساساً لتشكيل الحكومات العراقية المتعاقبة كلها، وهذا ما شوهد بوضوح في توزيع مناصب الرئاسات الثلاث (رئاسة الدولة ورئاسة الوزراء ورئاسة البرلمان) وصولاً إلى المناصب الوزارية الاخرى ونزولاً إلى المناصب (وكلاء الوزراء، والمدراء العامون) وفق هذه القاعدة (مراد ٢٠١٨، ٢٠٨) وحتى أن لم يقرها الدستور إلا أنها أصبحت تمثل واقع حال مما ادى إلى شرعنة هذه الممارسات السياسية منذ بداية تشكيلها ، وبالتالي أدى إلى تشظي السيادة وانعدامها في بعض الأحيان (برنامج الامم المتحدة الانمائي، ٨)، وهذا أدى إلى تفشي ظاهرة الفساد التي من قبل بعض القيادات ، وهذه القيادات غالباً ما تتمتع بسلطات كبيرة، أما الديمقراطية التوافقية التي شهدها العراق بعد العام (٢٠٠٣) فإنها لم تقم على أساس الأغلبية السياسية إنما قامت على اساس المحاصصة السياسية، وهي بذلك تبنى على أساس العلاقات الاولية والانتماءات الطائفية والمذهبية ، وبذلك فإن الأحزاب التي تقوم بهذا المشهد هي أحزاب مذهبية أو عرقية تعتمد على الجماعة أو الطائفة وتعدها الأصل في هذا الوجود وهذا هو عامل تفتيت للوحدة الوطنية العراقية (البكري ٢٠٠٩، ٥٦-٦١)، ومن ثم أصبح المكوُن السياسي تعبيراً عن مكون طائفي، وبذلك غدا النائب في البرلمان ممثلاً لطائفته أو مذهبه أو قوميته، ولم يعد ممثلاً لعموم الشعب كما هو متعارف عليه في كل الدول الديمقراطية، وكما نص عليه الدستور العراقي الدائم لعام (٢٠٠٥) في مادته (٤٩/ اولاً) ، مما يؤدي في نهاية الامر الى إن أي نائب لا يستطيع أن ينفرد برأيه خارج إطار كتلته وجماعته الطائفية أو الدينية ، إذ لا يمكن أن يكون له وجود خارج فريقه كما أن الاخرين لا ينظرون له إلا عبر جماعته وبالمحصلة فإن امتداد المكون الطائفي على المكون السياسي (محمد ٢٠١٣،

٣٨٢)، مما يوصف العملية السياسية في العراق بأنها عملية اتفاقات آنية مرحلية تقدم مصلحة الطائفة والمذهب والقومية على المصلحة العليا للوطن وهذا اثر بشكل واضح على تشضي السيادة في العراق ومثال ذلك، ما جرى في مجلس النواب العراقي عام (٢٠٠٨)، حين تم تعطيل ثلاث تشريعات كانت تنتظر إقرار الموازنة؛ بسبب الخلاف بين الكتل السياسية على نسبة الاقليم من الموازنة العامة، وقانون العفو العام المؤيد من التحالف السني (جبهة التوافق) والمعطل من التحالف الشيعي (الائتلاف العراقي الموحد)، وقانون مجالس المحافظات الذي عطلته قوى التحالف السني (جبهة التوافق)، ولم يتم إقراره إلا بعد الاتفاق على تمريرها بإسلوب السلة الواحدة، أي تنازل كل طرف عن معارضته للتشريع المؤيد من الطرف الأخر في مقابل قبول الاطراف الأخرى بالتشريع المؤيد من قبله (البكري ٢٠٠٩، ٧٣)، فضلا عن عدم حسم تسمية وزراء الوزارات الامنية بعد انتخابات العام (٢٠٢١) على الرغم من مقدار الخلل الذي ينتج عن وزارة بدون وزير فضلا عن دمج الوزارات بالوكالة كما اصبح واقعا بعد استقالة وزير المالية (علي عبد الأمير علاوي) من حكومة مصطفى الكاظمي وتم تكليف وزير النفط (احسان عبد الجبار) بشغل وزارة المالية بالوكالة بسبب الخلاف بين الكتل السياسية، وقال رئيس مجلس الوزراء السابق (مصطفى الكاظمي) "إن العراق ما زال يعيش التحديات السياسية والانسداد السياسي وانعكاساته على أداء الحكومة، وسيادة العراق وإن الحكومة ليست طرفاً في الصراع السياسي، لكن هناك من يحاول أن يحمّلها مسؤولية هذه الأزمة ويهرب من المشكلة، وأن يحوّل كل المشاكل باتجاه الحكومة" إنّ الانسداد السياسي انعكس على تشكيل الحكومة وعلى غياب الموازنة بأنه لا تستطيع حكومة أن تعيش بدون موازنة (وكالة السومرية نيوز ٢٠٢٥) فضلا عن قرار السلطة القضائية المتمثل برئيسها (فائق زيدان)، يوم الثلاثاء المصادف ٢٠٢٢/٨/٢٣، تعليق مهام أعمالها في البلاد وذلك إثر اعتصام أنصار التيار الصدري أمام مجلس القضاء الأعلى مطالبين بحل مجلس النواب العراقي وذكر بيان صادر عن السلطة القضائية، أن مجلس القضاء الأعلى والمحكمة الاتحادية العليا اجتمعا حضوريا على اثر الاعتصام المفتوح لمتظاهري التيار الصدري أمام مجلس القضاء الاعلى للمطالبة بحل مجلس النواب عبر الضغط على المحكمة الاتحادية العليا لإصدار القرار بالأمر الولائي بحل مجلس النواب واعتبار هذا تجاوز واضح على سيادة القانون (وكالة السومرية نيوز ٢٠٢٥) إن هذا التخبط السياسي والمحاصصة في مؤسسات الدولة كافة وهو ما يجعل القرار السياسي معطلاً في حال غياب التوافق ويجعل البناء المؤسسي للدولة هشاً وعرضة لخطر الصراعات والتجاذبات والتخندق الطائفي والقومي يقلل من معيار الكفاءة في التوظيف الذي يستعاض عنه بمعيار الانتساب إلى الجماعة الطائفية والقومية وبالمحصلة ينتج إضعفاً لسيادة الدولة العراقية (البكري ٢٠٠٩، ٧٥)، وعليه اصبح نظام المحاصصة الطائفية – السياسية، أحد سمات الدولة العراقية بعد

العام (٢٠٠٣)، وإن استمراره بهذه الهيئة يهدد أي بناء محتمل لدولة عراقية تقوم على نظام المؤسسات الكفؤة في إدارة الدولة، وأخطر ما في هذه المحاصصة هو عدم ركونها إلى التقسيم الحزبي وإنما اتجهت إلى اعتماد المحاصصة الطائفية التي تعد أخطر مشكلة تواجه بناء الدولة العراقية، والاخطر ما فيه هو تبني أشكال الطائفية وزرعها في المجتمع بقصد كسب نقاط من قبل كل طرف تجاه الطرف السياسي الآخر، وإن اي دولة تقوم على هذا النوع من النظام في إدارة المؤسسات يؤدي بها إلى تفشي الفساد والاسلوب السيء في ادارة الدولة كمرحلة أولى والتفكيك كمرحلة نهائية، وكما هو معروف فالعراق متنوع طوائف واقليات، أذ تكمن المعضلة السياسية من فقدان الثقة بين العرب من جهة والكرد من جهة أخرى، كما أن الانقسام الشيعي السني والشيعي الشيعي، والسني السني انعكس بظلاله على الواقع السياسي، من خلال تخوف كلا الطرفين من تفرد أحدهما بالسلطة، على خلفية أن معظم الاحزاب السياسية الحاكمة هي بالأساس ذات توجهات دينية، طائفية، أو عرقية، وكلاً منها تقوم أما على انكار الآخر أو تهميشة ، وهو ما يشكل مشكلة حقيقية تواجه الاستقرار السياسي في العراق (الصبيحي ٢٠١٥ ، ٢٤٤) ، ومما تقدم يرى الباحث أن جعل الدولة مبنية على المواقف والاختلافات يجعل قرارات الدولة ضعيفة فضلا عن أن تبعيات الكتل السياسية وعلاقاتها بدول الخارج انعكس على سيادة العراق فضلا عن التعاطي مع المكون او الطائفة او القومية على حساب الهوية الوطنية الشاملة وبالتالي اصبح الولاء للطائفة او القبيلة او القومية وليس للنظام السياسي والدولة .

ثانياً : تحدي ازمة الهوية الوطنية الشاملة

إن تأسيس الدولة العراقية في عام ١٩٢١ على اثر الضغط الذي تعرضت له بريطانيا من جراء قيام ثورة العشرين وتسليم الملك فيصل الأول الحكم في العراق، وكان أول من أدرك غياب الهوية الوطنية التي تمثل الشعب العراقي من خلال حكومته القائمة وإدرك عدم وجود شعب موحد في العراق بل مجرد تكتلات بشرية خالية من أي فكرة وطنية أو رابط مشترك (محسن ٢٠١٠، ١). أنّ الانظمة السياسية التي حكمت العراق قبل عام ٢٠٠٣ وعلى الرغم من محاولاتها الحثيثة لبناء هوية وطنية للبلاد لم تتوصل إلى انتاج هوية وطنية قوية ورصينة، بل إنّ الهوية الوطنية العراقية قد بقيت تعيش حالة من عدم الوضوح والاستقرار، والسبب في ذلك، هو التدخلات الدولية من جهة، وسوء التوجهات والاهداف التي كانت تتبناها النخب السياسية المتعاقبة على حكم البلاد من جهة أخرى، والتي لم يكن هناك اتفاق عام من قبل العراقيين على اعتناقها بالقوة كما كانت تريد تلك الانظمة، ولكن على الرغم من ذلك كانت الانظمة السابقة قد فرضت الهوية التي تراها بفعل القوة على الشعب العراقي الذي كان مجبرا على القبول بها حتى لو لم تكن تمثل جميع المواطنين(الابراهيم ٢٠١٤، ٢٠٩)، اما في مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣، فأن حال الهوية الوطنية العراقية

الشاملة قد أصابها الوهن، فلقد كان من ضمن النتائج التي ترتبت على الاحتلال الامريكي للعراق دخول البلاد في فوضى شبه كاملة، كان من أهم جوانبها هو ارتفاع شأن الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية العراقية، وبسبب الظروف الأمنية التي مر بها العراق اصبح المواطن العراقي يحتمي بالطائفة او العشيرة بدلاً الدولة وهذا اثر سلبا على هيبة الدولة، واحترام سيادة القانون فيها، ناهيك عن تفكك الوحدة الوطنية، وهي نتيجة تكاد ان تكون طبيعية؛ فمؤسسات الدولة الحاضنة والحامية تعدّ الرابط الاساس الذي يجمع أبناء الشعب حول هذه الدولة، ولكن عندما يتم حل هذه المؤسسات وتفتيت الدولة الحاضنة من الوجود سيضطر المواطنين للعودة إلى انتماءاتهم الاولية، من قبيلة ودين وقومية، وهذا هو الذي حصل في العراق فعلا، إذ رجع العراقيون إلى هوياتهم الفرعية بعد أن غابت عنهم الدولة، وبسبب ذلك كلّه وبسبب قيام الحاكم المدني (بول بريمر) بحل عدد من مؤسساتها المهمة، مثل المؤسسة العسكرية، والمؤسسة الإعلامية (بريمر ٢٠٠٦، ٧٨)، وحتى لو كانت المؤسسات المنحلة لا تحظى بشعبية واحترام المواطنين، وحتى لو كانت مخصصة لتمجيد الحاكم ومفروضة على الشعب، ولكنها في كل الاحوال افضل من غيابها بالكامل، أو الاتيان بمؤسسات هشة غير قادرة على فرض هيبتها وهيبة الدولة التي تمثلها في المجتمع. كما حدث مع مؤسسة مجلس الحكم الانتقالي التي فصلت بحسب المكونات الطائفية والقومية العراقية وعجزت عن أن تكون مؤسسة جامعة وموحدة للعراق او ممثلة لهويته الوطنية الشاملة (الخلفاوي ٢٠٠٨، ٨٨) .

إنّ استمرار أزمة الهوية الوطنية وتعمقها داخل المجتمع العراقي بعد العام (٢٠٠٣)، كان نتيجة للسياسات الخاطئة للحكومات المتعاقبة في التعامل مع هذه الازمة (علي ٢٠١٠، ٢٥٩) .

وعلى صعيد آخر هناك مجموعة عوامل ساعدت على اضعاف وتعميق ازمة الهوية الوطنية، منها (الانس ٢٠١٠ ، ١١٦-١١٥):

١. نزعة الوحدانية للدولة الشمولية (النظام الدكتاتوري السابق)، هذه النزعة التي لم تقتصر على رفض التعددية الاجتماعية للفئات اللغوية والقومية فحسب بل امتدت إلى رفض التعددية السياسية والاصرار على الانصهار السياسي في ظروف الاحتكار السياسي وعبادة الشخصية.

٢. ساهمت ظاهرة ضعف المؤسسة السياسية العراقية بعد العام (٢٠٠٣) في أن تصبح عامل تغذية للبيئة التقليدية، ذلك أن غياب الديمقراطية في مؤسساتها وتنظيماتها الداخلية، وشيوع العنف والاحتماء، قاد إلى التعتيم على ظروف الفساد الإداري والشخصي والعجز الفكري وتدني الوعي والقسوة في حياتها الداخلية بما ولد كثرة الانشقاقات، إلى جانب ذلك ساهمت ظروف تردي الوضع الاقتصادي وازدياد حالات العوز والبطالة إلى تعزيز حالة الولاءات الفرعية على حساب الولاء للوطن.

تبقى صعوبة تحقيق الهوية الوطنية الشاملة في العراق؛ بسبب الانقسامات الاجتماعية فيه ذات الطبيعة العشائرية والطائفية والعرقية، والتي تكوّن لنا مجتمعاً يتسم بتعددية سلبية، يقابل ويضاد المجتمع السياسي–المدني، وهو المجتمع الذي يستدعي قيامه إضعاف الجوانب السلبية للتعددية المجتمعية وبناء تقاليد ايجابية تسهُم في تأسيس دولة حديثة ونظام سياسي مدني (مهدي ٢٠١٥، ١٨٥–١٨٦)، مما تقدم يرى الباحث أن صعوبة تحقيق الهوية الوطنية الشاملة في العراق اشكالية كبيرة أمام بناء الدولة ونظامها السياسي على أُسس حديثة، وعليه فإن مسألة التعددية والتنوع القومي والديني والمذهبي في العراق لايزال يشكل تحدياً كبيراً من بين التحديات الاخرى التي يمكن أن تُعطل عملية التحديث السياسي وكذلك مشّروع بناء دولة المؤسسات التي يسودها القانون ويحتل فيها المواطن والمواطنة مكّانة بارزة ويتقدم الولاء للوطن على الولاءات الفرعية، وبالتالي فإن من مظاهر فشل عملية التحديث السياسي هو استمرار أزمة الهوية الوطنية في العراق ووفقاً لـ (لوسيان باي) فأن التحديث السياسي هو تجاوز أزمات النظام السياسي أو أزمات التنمية السياسية، ومن بين تلك الأزمات هي أزمة الهوية، وفي العراق لم يتم لحد الآن تجاوز تلك الازمة بل على العكس من ذلك ترسخت اكثر داخل المجتمع العراقي واوجدت لها بيئة ملائمة في ظل الصراع السياسي والحزبي وضعف الوعي السياسي، ومن ثم هي في حالة تزايد (مهدي ٢٠٠٥، ١٨٥–١٨٦) ، إنّ ازمة الهوية الوطنية العراقية قد دفعت البعض من العراقيين إلى الالتفاف خلف هوياتهم الفرعية، والسعي لإقامة أقاليم فيدرالية من اجل المحافظة على هذه الهويات وخصوصياتها دون ان ننسى بأن الاداء السياسي للنخبة السياسية للمدة التي اعقبت عام ٢٠٠٣ لم يكن بالمستوى المطلوب الأمر الذي ولد حاجة للتغيير نحو الاحسن وفي مختلف المجالات السياسية والاقتصادية الامنية... وغيرها، عن طريق إقامة الأقاليم الجديدة ساعدت على أزمة الهوية الوطنية العراقية، والاداء السيئ للنخبة السياسية الحاكمة في العراق الدول الاقليمية والبعيدة على التدخل في الشؤون الداخلية لهذا البلد، ودعم الانقسامات الطائفية والعنصرية وادامة زخم ظاهرة عدم الاستقرار، بغية تحقيق اكبر قدر من مصالحها الخاصة، دون الالتفات إلى مخاطر مثل هذا التدخل على العراق وشعبه (كاظم ٢٠٠٣، ١٣٥) ، كما أن مفهوم المواطنة اصابه الضعف والخلل بسبب تقسيمات البيئة الاجتماعية التي نقلت الولاء الوطني إلى الولاءات الفرعية وتجاوزت الولاء الوطني للعراق مما أدى إلى ضعف الشعور بالمواطنة فضلا عن التجاوزات الواضحة على السيادة الداخلية للعراق من قبل حكومة إقليم كردستان إذ انها لا تسمح برفع العلم العراقي أو دخول الجيش العراقي إلى الإقليم وهذا اثر على السيادة الداخلية ناهيك عن عدم صدور قانون العلم والنشيد الوطني الذي لم يتم الاتفاق عليه حتى الآن؛ لانفصال المشروع عما اوجبه الدستور بمقتضى المادة (١٢ اولا) من الدستور جمهورية العراق لسنه ٢٠٠٥ إذ نصت المادة المذكورة على

ان (ينظم بقانون علم العراق وشعاره ونشيده الوطني بما يرمز إلى مكونات الشعب العراقي)(عمارة ٢٠٠٧، ٢١) ، كما شهد العراق سيطرة عناصر داعش الإرهابي بتاريخ ١٠ /حزيران ٢٠١٤ على عدة مدن في شمال العراق وغربه، وانتهكت سيادته فجاءت الفتوى الجهادية الصادرة من المرجع الشيعي الأعلى آية الله (علي السيستاني) لمواجهه (داعش) بحفظ النظام السياسي العراقي والحفاظ على الهوية العراقية، فانتفضت جموع الحشد الشعبي من كل الفئات العمرية لمواجهة خطر الإرهاب القادم من وراء الحدود العراقية وتكون (الحشد الشعبي) (مهدي ٢٠٢٠، ٥٢)، برزت في سياق التعاون على محاربة عناصر داعش الإرهابي عقب أحداث الموصل، فشهد العراق تحقيق نسبة معقولة من الاستقرار السياسي لا سيما بعد طرد الارهاب المتمثل بداعش، وإدراك الكتل والأحزاب السياسية أنّها بحاجة ماسة للمحافظة على الاستقرار، والمحافظة على ديمومة العملية السياسية، والتمسك بالهوية الوطنية الشاملة ونبذ الطائفية؛ لأن فشلها سيؤدي بالنتيجة إلى رجوع الدكتاتورية، والتي ستعمل على أنهاء تلك الأحزاب والقضاء عليها، هذا فضلاً عن زيادة وعي الشعب الذي يمثل عامل ضغط على الاطراف السياسية بضرورة النهوض بالواقع العراقي وتحسين أوضاعه (علي، ٣١٢).

أن التحديات التي تواجه العملية السياسية ستضعف شيئاً فشيئا ثم الوصول إلى تجاوز تلك التحديات وإيجاد المخارج والمعالجات الضرورية لتحسين الواقع العراقي بكافة مستوياته وخصوصاً غياب المؤسسة وفقدان الهوية الوطنية الشاملة ، وصولاً إلى إقامة نظام سياسي ديمقراطي، ومن ثم بناء دولة مدنية ذات سيادة على اساس الوحدة الوطنية على المدى البعيد .

الخاتمة:

يعد الفساد السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وانعكاساته على السيادة الوطنية اخطر أنواع الفساد، لأنه المعبر الرئيس الذي تتفرع منه أنواع الفساد الأخرى، اذ يكون للإدارة السياسية اليد الأولى في استشراء هذا الفساد لما تملكه النخبة السياسية من قوة في ممارسة المخالفات وحماية للمفسدين وإعطاء بعض الممارسات السلبية الصيغة القانونية والشرعية.

ويشكل الفساد السياسي قمة الهرم بين أنواع الفساد الأخرى وهو الأخطر اذ أنه يؤدي إلى فساد أجهزة الدولة جميعها، وأن أي فساد مالي أو إداري أو اجتماعي أو إقتصادي هو فساد سياسي بالدرجة الأولى، فنهب المال العام والخاص، وانعدام سيادة القانون

ولا يقتصر إنتشار الفساد على الأنظمة العامة، التي تعمل على حصر السلطة في يد فرد واحد، أو حزب واحد، أو أقلية او قومية لا تخضع لأي محاسبة أو مراقبة، بل إن الأنظمة الديمقراطية أيضاً غير محصنة من الفساد إن لم تكن الأكثر عرضة للفساد، ويصعب معالجة ظاهرة الفساد والقضاء عليها عند عدم وجود قوة

ردع في قوانين مكافحة الفساد، ونظراً لكون عملية إرساء المؤسسات الديمقراطية صعبة وطويلة المدى، فيمكن لنظام فاسد، أو حتى الشعور بفساده، أن يساعد على عرقلة هذه العملية أو إخراجها عن خطها، ويمكن للفساد السياسي أن يطرح إشكالية خاصة؛ لأن وجوده يخلق ويكرس جواً من التمادي والتساهل، وعليه ينبغي تركيز الجهود الهادفة إلى محاربة انتشار الفساد اساساً على نوع الفساد السياسي، وعلى ذلك فإن وجود الفساد السياسي وانتشاره هو المسؤول الرئيس عن الفساد الإداري في العراق.

الاستنتاجات:

١. الفساد أصبح ظاهرة بنيوية : أن الفساد في العراق بعد عام ٢٠٠٣ لم يكن مجرد سلوك فردي، بل تطور إلى ظاهرة مؤسسية ممنهجة تخللت في مفاصل الدولة، مما أضعف سلطتها وهيبتها.
٢. انعدام السيادة الوطنية :أن استمرار الفساد، لا سيما في مفاصل الحكومة كالأمن والاقتصاد، أدى إلى فقدان الدولة قدرتها على اتخاذ قراراتها بصورة مستقلة، وفتح الباب أمام التدخلات الخارجية التي زادت من تشضي السيادة الوطنية.
٣. ضعف اجهزت المساءلة والرقابة :الضعف الواضح في فاعلية المؤسسات الرقابية والتشريعية، ما أتاح للفساد أن يدوم ، بفعل تآمر بعض النخب السياسية واستغلال فجوات قانونية لصالح منافع خاصة.
٤. تسييس الوظيفة العامة :أدى نظام المحاصصة الطائفية والحزبية إلى علو الولاء الحزبي على الكفاءة ، مما أسهم في توطيد الفساد الإداري والمالي وتدهور مستوى الأداء المؤسسي.
٥. انعدام القدرة على محاسبة الفاسدين : وذلك لنفوذهم السياسي ، عجز القضاء وهيئة النزاهة عن كشف العديد من ملفات الفساد ، ما أسهم في إرساء ثقافة الإفلات من العقاب.

التوصيات:

١. إصلاح النظام السياسي : إعادة النظر في نظام المحاصصة واعتماد نظام سياسي يقوم على والكفاءة والمواطنة والتمثيل الحقيقي وتعلوا الهوية الوطنية الشاملة بعيداً عن الهويات الفرعية.
٢. تعزيز استقلال القضاء ودوره في حسم الدعاوى الخاصة بالفساد، ودعم الجهات التحقيقية برفدها بالعناصر المهنية والكفوءة ومنحها صلاحيات تتناسب ومهمة التحقيق، وتفعيل التشريعات الخاصة بحماية المخبرين ومكافأة أولئك الذين يقدمون الوثائق حول أعمال الفساد.

٣. الترميم من الأعلى إلى الأسفل، أي من الحلقات السياسية والتشريعية والتنفيذية ابتداءً من القيادة العليا للدولة نزولاً إلى أدنى المستويات السلطة التنفيذية، وكشف حالات الفساد بعد صدور أحكام القضاء بحقها وإعلانها للرأي العام عملاً بمبدأ الشفافية

٤. إبعاد زعماء الكتل السياسية عن الهيئات المختصة بمكافحة الفساد ، لأن الإنتماء السياسي والحزبي يؤثر في اتخاذ القرارات الصحيحة، أما مايخص لجنة النزاهة البرلمانية فمن المفروض أن تكون من أحزاب المعارضة لتفعيل الدور الرقابي.

٥. الاستفادة من الدعم الدولي دون المساس بالسيادة : يمكن التعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة في مكافحة الفساد، ضمن حدود تضمن احترام السيادة الوطنية وقرارت الدولة .

المصادر باللغة العربية :

١. الابراهيم، سعدي . ٢٠١٤ . الفيدرالية والهوية الوطنية العراقية. ط ٢. بغداد: دار الكتب العلمية .
٢. ابو كريم، احمد فتحي . ٢٠٠٨ . الشفافية والقيادة في الادارة. ط ١. عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع.
٣. اميمه، فتحي اميمة . ٢٠١٨ . الفساد السياسي والإداري كأحد أسباب الثورات العربية . مؤتمر فيلادلفيا الدولي السابع عشر.
٤. البداينة، ذياب موسى . ٢٠١١ . الامن الوطني في عصر العولمة. الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الامنية .
٥. برنامج الامم المتحدة الانمائي، مكافحة الفساد من اجل الحد من الفقر تحقيق أهداف الانمائية الالفية وتعزيز التنمية المستدامة، ٢٠١٤، ص ٨، شبكة المعلومات الدولية ، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٥/٣/١٩ ، متاح على الرابط التالي: http://www.undp.org/governace
٦. البكري، ياسين سعد محمد . ٢٠٠٩ . اشكاليات الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية. العدد ٢٧. مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية- الجامعة المستنصرية .
٧. البياتي، فراس عباس . ٢٠١١ . الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية. عمان : دار غيداء للنشر والتوزيع .
٨. جاسم، خيري عبد الرزاق . ٢٠١٢ . العراق وقضاياه الرئيسية بعد الانسحاب الأمريكي. مجلة رؤية للبحوث والدراسات الإستراتيجية.
٩. الجنابي ، هيثم عبد القادر . ٢٠١٠ . واقع البطالة في العراق وسبل معالجتها. مجلة كلية التراث الجامعة. العدد (٨) .
١٠. حسن، اروى . ٢٠٠٧ . اساليب غير تقليدية في مكافحة الفساد: منظمة الشفافية الدولية، في: المنظمة العربية للتنمية الادارية- المجتمع المدني ودوره في دعم النزاهة والشفافية: بحوث وأوراق عمل الملتقى العربي الرابع لمنظمات المجتمع المدني.
١١. حسين، عيادة سعيد . ٢٠١٢ . البطالة في الاقتصاد العراقي: اسبابها - وسبل معالجتها. مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية. المجلد (٤) . العدد (٨) . كلية الادارة والاقتصاد-جامعة الانبار .
١٢. الخلفاوي، سعيد محمد . ٢٠٠٨ . الجمهورية الثانية بداية مرحلة جديدة من تاريخ العراق الحديث. الطبعة الاولى .
١٣. داغر، منقذ محمد . ٢٠٠١ . علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية والتنظيمية لموظفي الحكومة ومنظماتها (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية) .
١٤. داود، احمد فاضل جاسم . ٢٠١٤ . عدم الاستقرار المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣. المجلة السياسية الدولية. العدد (٢٥) ، كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية .

١٥. دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.
١٦. دور البرلمانات والبرلمانيين في مكافحة الفساد. ٢٠١٠ .دمشق : منشورات الهيئة العامة للكتاب، وزارة الثقافة .
١. **الرازي** ، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر. ٢٠٠١ . مختار الصحاح. بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع .
١٧. الزيدي، رشيد عمارة . ٢٠٠٧ . ازمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال. المجلة العربية للعلوم السياسية.عدد ١٤. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .
١٨. الشمري، جواد كاظم . ٢٠٠٥ . الفساد الاداري في العراق ـ والمعالجة المطلوبة. مجلة الفرات. مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية. كربلاء. العدد ٢ .
١٩. الشمري، عبد الحسن عصفور . ٢٠٢١ . اثر العامل الاقتصادي في الاستقرار السياسي جدلية التأثير والتأثر (حالة العراق بعد العام ٢٠٠٣) . بيروت : الرافدين للطباعة والنشر.
٢٠. الصبيحي، معتز اسماعيل . صنع القرار السياسي في العراق والديمقراطيات التوافقية، دراسة عن الديمقراطيات التوافقية (سويسرا، بلجيكا، ايرلندا الشمالية، لبنان). بغداد : دار الكتب العلمية .
٢. الطلاب، منجد . ٢٠٠٠ . بيروت :دار المشرق للنشر والتوزيع .
٢١. عاشور، احمد صقر . ٢٠٠٦ . مكافحة الفساد في الدول العربية . بحوث ومناقشات الندوة العربية لمكافحة الفساد. بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون .
٢٢. عبد الانس، سهيلة . ٢٠١٠ . معوقات التحول الديمقراطي في العراق. بغداد : مكتبة الدكتور.
٢٣. عبد الجبار أحمد عبدالله، الدولة العراقية بين جدلية التكوين والاستمرارية، شبكة المعلومات الدولية ، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٢٢ ، متاح على الرابط التالي: http://lahaye-uni.com/scfrs.net/index
٢٤. عبد الزهرة ، سهيلة واحمد اياد ابراهيم. ٢٠١٥ . الفساد الاداري والمالي في العراق: مظاهر واسباب ومعالجات. مجلة الادارة والاقتصاد. العدد (١٠٢) . كلية الادارة والاقتصاد- الجامعة المستنصرية.
٢٥. عبد الله ، حيدر علي . ٢٠١٤. الفساد والنزاهة في العراق . بغداد: دار الدكتور للعلوم الاقتصادية.
٢٦. عبود، سالم محمود . ٢٠٠٨ . ظاهرة الفساد الاداري والمالي. بغداد: المكتبة الوطنية .
٢٧. علي ، زيد حسن و حسن سعد عبدالحميد. ٢٠١٩ . الأمن الوطني العراقي والتحديات الداخلية لمرحلة ما بعد داعش (الخلايا النائمة انموذجاً) . مجلة تكريت للعلوم السياسية. العدد (١٧) . كلية العلوم السياسية-جامعة تكريت .
٢٨. علي، وسام حسين . ٢٠١٠ . التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣. ط ١. برلين : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية .
٢٩. العيساوي، عوض خلف دلف . ٢٠١٩ . دور الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد المالي بحث منشور في كلية الادارة و الاقتصاد- جامعة الانبار .
٣٠. الغالبي ، طاهر وصالح العامري . ٢٠١٠ . مسؤولية الاجتماعية وأخلاقية العمل . (عمان: دار وائل) .
٣١. الفتلاوي، علي محمد فتة حسين . ٢٠١٩ . استراتيجية الأمن الوطني العراقي إزاء التحديات الخارجية بعد ٢٠٠٣. بيروت : منشورات زين الحقوقية .
٣٢. قناة الجزيرة .٢٠١٩. متاح على الرابط: https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2019/3/16/ (تاريخ الزيارة ١٨/ ٤ /٢٠٢٥).
٣٣. كاظم ، احمد عامر . ٢٠٠٩ . اشكالية التحول نحو النظام الفيدرالي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ .بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .
٣٤. الكبيسي، عامر . ٢٠٠٠ . الفساد الإداري: رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة. المجلة العربية للإدارة، المجلد (٢٠) .
٣٥. كليتجار، روبوت . ١٩٩٤ . السيطرة على الفساد. ترجمة: علي حسين حجاج. (عمان: دار البشر للنشر والتوزيع) .

٣٦. مجموعة من الباحثين. ٢٠١٥ . الحشد الشعبي الرهان الاخير. ط ١. بغداد : مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية .
٣٧. محمد، عباس علي . ٢٠١٣ . الأمن والتنمية: دراسة حالة العراق (للمدة ١٩٧٠ - ٢٠٠٧). بغداد: مركز العراق للدراسات .
٣٨. محمد، وسناء . ٢٠١٠ . إشكال الفساد (السياسي والقانوني). مجلة شؤون عراقية. مركز الدراسات القانونية والسياسية- جامعة النهرين . العدد ٥ .
٣٩. محمد، وليد سالم . ٢٠١٣ . مأسسة السلطة وبناء الدولة- الامة (دراسة حالة العراق). ط ١.الاردن: الاكاديميون للنشر والتوزيع .
٤٠. محمد، ايمن احمد . ٢٠١٣ . الفساد والمسائلة في العراق، الاردن :مؤسسة فريدريش، ايبرت .
٤١. مراد، علي عباس . ٢٠١٢ . حول بعض مشكلات اعادة بناء الدولة في العراق. مجلة حمورابي للدراسات. العدد ٤. مركز حمورابي للدراسات والبحوث .
٤٢. مصطفى، عدنان ياسين . ٢٠١٢ . الفساد والحكم الصالح في العراق: دراسة تحليلية من منظور اجتماعي .
٤٣. مهدي، عبير سهام . ٢٠٠٥ . مفهوم الوحدة الوطنية وطرق تعزيزها في العراق. المجلة السياسية والدولية. العدد ٢٢. كلية العلوم السياسية- الجامعة المستنصرية .
٤٤. الموسوي، ميسم شاكر ثجيل . ٢٠١٧ . الاصلاح الاداري ودوره في مكافحة الفساد. مجلة البيان. العدد (٢). مركز البيان للدراسات والتخطيط .
٤٥. الناصري، ناصر عبيد . ٢٠٠٢ . ظاهرة الفساد. دمشق : دار المدى .
٤٦. وكالة السومرية نيوز ، نص استقالة وزير المالية علي عبد الامير علاوي ، شبكة المعلومات الدولية ، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٥/٢/١ ، متاح على الرابط الاتي :alsumaria.tv .
٤٧. وكالة شفق نيوز الإخبارية ، بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٢ ، السلطة القضائية في العراق تعلق مهامها وعملها اثر الاعتصام ، شبكة المعلومات الدولية ، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٥/٢/١١ ، متاح على الرابط الاتي : shafaq.com/amp/ar/.
٤٨. وكالة شفق نيوز الإخبارية ، بتلريخ ٢٠٢٢/٨/١٦ ، شبكة المعلومات الدولية ، تم الاطلاع بتاريخ(٢٠٢٢/٨/٣٠) ، متاح على الرابط الاتي : shafaq.com/amp/ar.

المصادر باللغة الانكليزية:

1. A Group of Researchers. 2015. *The Popular Mobilization Forces: The Last Bet*, 1st ed. Baghdad: Biladi Center for Strategic Studies and Research.
2. Abdul Jabbar, Ahmad Abdullah. "The Iraqi State between the Dialectic of Formation and Continuity." Accessed February 22, 2025. http://lahaye-uni.com/scfrs.net/index
3. Abdul-Annas, Suhaila. 2010. *Obstacles to Democratic Transition in Iraq*. Baghdad: Dr. Library.
4. Abdullah, Haider Ali. 2014. *Corruption and Integrity in Iraq*. Baghdad: Dr. House for Economic Sciences.
5. Abdul-Zahra, Suhaila, and Ahmad Iyad Ibrahim. 2015. "Administrative and Financial Corruption in Iraq: Manifestations, Causes, and Remedies." *Journal of Administration and Economics*, no. 102, College of Administration and Economics – Al-Mustansiriyah University.

6. Aboud, Salem Mahmoud. 2008. *The Phenomenon of Administrative and Financial Corruption*. Baghdad: National Library.
7. Abu Karim, Ahmad Fathi. 2008. *Transparency and Leadership in Administration*, 1st ed. Amman: Dar Al-Hamed for Publishing and Distribution.
8. Al Jazeera Channel. 2019. Accessed April 18, 2025. https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2019/3/16/
9. Al-Bakri, Yassin Saad Muhammad. 2009. "The Dilemmas of Consociational Democracy and Its Impact on the Iraqi Experience." *Al-Mustansiriya Journal for Arab and International Studies*, no. 27. Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies – Al-Mustansiriyah University.
10. Al-Bayati, Firas Abbas. 2011. *Population Explosion and Societal Challenges*. Amman: Ghaidaa Publishing House.
11. Al-Budayna, Dhiab Musa. 2011. *National Security in the Era of Globalization*. Riyadh: Naif Arab University for Security Sciences.
12. Al-Fatlawi, Ali Muhammad Fattah Hussein. 2019. *Iraqi National Security Strategy Toward External Challenges after 2003*. Beirut: Zain Legal Publications.
13. Al-Ghalibi, Tahir, and Saleh Al-Amiri. 2010. *Social Responsibility and Work Ethics*. Amman: Dar Wael.
14. Ali, Wissam Hussein. 2010. *Modernization and Stability in the Iraqi Political System after 2003*, 1st ed. Berlin: Arab Democratic Center for Strategic, Political, and Economic Studies.
15. Ali, Zaid Hassan, and Hassan Saad Abdulhamid. 2019. "Iraqi National Security and Internal Challenges after ISIS (Sleeper Cells as a Model)." *Tikrit Journal for Political Science*, no. 17, College of Political Science – Tikrit University.
16. Al-Ibrahim, Saadi. 2014. *Federalism and Iraqi National Identity*, 2nd ed. Baghdad: Scientific Book House.
17. Al-Issawi, Awad Khalaf Dalaf. 2019. "The Role of Internal Audit in Combating Financial Corruption." Published Research, College of Administration and Economics – University of Anbar.
18. Al-Janabi, Haitham Abdul Qader. 2010. "The Reality of Unemployment in Iraq and Ways to Address It." *College of Heritage University Journal*, no. 8.
19. Al-Khalfawi, Saeed Muhammad. 2008. *The Second Republic: The Beginning of a New Phase in Modern Iraqi History*, 1st ed.
20. Al-Kubaisi, Amer. 2000. "Administrative Corruption: A Methodological Vision for Diagnosis, Analysis, and Treatment." *Arab Journal of Administration*, vol. 20.
21. Al-Moussawi, Maisam Shakir Thajeel. 2017. "Administrative Reform and Its Role in Combating Corruption." *Al-Bayan Journal*, no. 2, Al-Bayan Center for Studies and Planning.
22. Al-Nasiri, Nasser Ubaid. 2002. *The Phenomenon of Corruption*. Damascus: Dar Al-Mada.

23. Al-Razi, Muhammad ibn Abi Bakr ibn Abd al-Qadir. 2001. *Mukhtar al-Sihah*. Beirut: Dar al-Ma‘rifah for Printing, Publishing and Distribution.
24. Al-Shammari, Abdul Hassan Asfour. 2021. *The Impact of the Economic Factor on Political Stability: The Dialectic of Influence and Interrelation (Iraq after 2003)*. Beirut: Al-Rafidain for Printing and Publishing.
25. Al-Shammari, Jawad Kazem. 2005. "Administrative Corruption in Iraq and the Required Remedies." *Al-Furat Journal*. Al-Furat Center for Development and Strategic Studies, Karbala, no. 2.
26. Al-Subaihi, Moataz Ismail. *Political Decision-Making in Iraq and Consociational Democracies: A Study on Consociational Democracies (Switzerland, Belgium, Northern Ireland, Lebanon)*. Baghdad: Scientific Book House.
27. Alsumaria News Agency. "Text of the Resignation of Finance Minister Ali Abdul Amir Allawi." Accessed February 1, 2025. alsumaria.tv
28. Al-Tullab, Munjid. 2000. Beirut: Dar al-Mashriq for Publishing and Distribution.
29. Al-Zaidi, Rashid Amarah. 2007. "The Iraqi Identity Crisis under Occupation." *Arab Journal of Political Science*, no. 14. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
30. Ashour, Ahmad Saqr. 2006. *Combating Corruption in Arab Countries*. Papers and Discussions of the Arab Anti-Corruption Symposium. Beirut: Arab Scientific Publishers.
31. *Constitution of the Republic of Iraq*, 2005.
32. Dagher, Munqidh Muhammad. 2001. *The Relationship between Administrative Corruption and the Individual and Organizational Characteristics of Government Employees and Their Organizations*. Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research.
33. Dawood, Ahmed Fadel Jassim. 2014. "Social Instability in Iraq after 2003." *International Political Journal*, no. 25, College of Political Science – Al-Mustansiriyah University.
34. Hassan, Arwa. 2007. "Unconventional Methods in Combating Corruption: Transparency International." In: Arab Organization for Administrative Development – *Civil Society and Its Role in Supporting Integrity and Transparency: Papers and Working Papers of the Fourth Arab Forum for Civil Society Organizations*.
35. Hussein, Ayada Saeed. 2012. "Unemployment in the Iraqi Economy: Its Causes and Remedies." *Journal of Anbar University for Economic and Administrative Sciences*, vol. 4, no. 8.
36. Jassim, Khairi Abdul Razzaq. 2012. "Iraq and Its Major Issues after the U.S. Withdrawal." *Ru’ya Journal for Strategic Research*.
37. Kazem, Ahmad Amer. 2009. *The Problematic Transition to a Federal System in Iraq after 2003*. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
38. Klitgaard, Robert. 1994. *Controlling Corruption*. Translated by Ali Hussein Hajjaj. Amman: Dar Al-Bashir for Publishing and Distribution.

39. Mahdi, Abeer Siham. 2005. "The Concept of National Unity and Ways to Promote It in Iraq." *Political and International Journal*, no. 22, College of Political Science – Al-Mustansiriyah University.
40. Muhammad, Abbas Ali. 2013. *Security and Development: A Case Study of Iraq (1970–2007)*. Baghdad: Iraq Center for Studies.
41. Muhammad, and Wusna. 2010. "The Problem of Corruption (Political and Legal)." *Iraqi Affairs Journal*, Center for Legal and Political Studies – Al-Nahrain University, no. 5.
42. Muhammad, Ayman Ahmad. 2013. *Corruption and Accountability in Iraq*. Jordan: Friedrich Ebert Foundation.
43. Muhammad, Walid Salem. 2013. *Institutionalization of Power and Nation-State Building: A Case Study of Iraq*, 1st ed. Jordan: Al-Academyon Publishing.
44. Murad, Ali Abbas. 2012. "On Some Problems of Rebuilding the State in Iraq." *Hammurabi Journal for Studies*, no. 4, Hammurabi Center for Studies and Research.
45. Mustafa, Adnan Yassin. 2012. *Corruption and Good Governance in Iraq: An Analytical Study from a Social Perspective*.
46. Omaymah, Fathi Omaymah. 2018. "Political and Administrative Corruption as One of the Causes of the Arab Revolutions." *17th International Philadelphia Conference*.
47. Shafaq News Agency. "The Iraqi Judiciary Suspends Its Work Due to the Sit-in." Published February 2, 2025. Accessed February 11, 2025. https://shafaq.com/amp/ar/
48. Shafaq News Agency. Published August 16, 2022. Accessed August 30, 2022. https://shafaq.com/amp/ar
49. *The Role of Parliaments and Parliamentarians in Combating Corruption*. 2010. Damascus: Publications of the General Book Authority, Ministry of Culture.
50. UNDP. 2014. *Fighting Corruption to Reduce Poverty, Achieve the Millennium Development Goals, and Promote Sustainable Development*. Accessed March 19, 2025. http://www.undp.org/governace